

القرار عدد 1021

الصاوير بتاريخ 25 يوليوز 2019

في الملف الإداري عدد 2019/1/4/3873

طلب إيقاف التنفيذ - مبرراته.

إذا تبين من ظاهر وثائق الملف عدم وجود ظروف استثنائية تبرر الاستجابة لطلب إيقاف التنفيذ، فإنه يتعين التصريح برفض الطلب.

رفض الطلب

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون



حيث يستفاد من وثائق الملف ومحتوى القرار المطعون فيه بالنقض -المشار إلى مراجعه أعلاه-، أنه بتاريخ 12 يناير 2018 تقدم المدعي (ر. ال) بمقال أمام المحكمة الإدارية بالدار البيضاء، عرض فيه أنه أستاذ مؤهل بالمدرسة العليا للتكنولوجيا ببرشيد، وأن المدرسة المذكورة عرفت تنظيم عملية انتخابية يوم 2 نونبر 2017 تتعلق بانتخاب مجلس ممثلي أساتذة المدرسة تحت إشراف لجنة مكلفة بتنظيم العملية الانتخابية برئاسة المسؤول عن المؤسسة، وأنه بعد إجراء العملية الانتخابية في موعدها المحدد، تم فوز الطاعن بعضوية مجلس المؤسسة وبأشهر مهامه بعد عملية الانتخاب، إلا أنه تفاجأ بأن مدير المدرسة أعلن عن إعادة الانتخابات بواسطة إعلان جديد حدد فيه تاريخ إجرائها في يوم 2017/12/28، وأفرزت الانتخابات المجرة مرة ثانية عن لجنة جديدة، مما طرح مشروعية أي لجنة ستتخذ القرار، علما أن الانتخابات الأولى مرت في ظروف حسنة، وأفرزت ممثلين للمؤسسة، وأن الإعلان الثاني المتخذ من قبل المؤسسة لم يكن سليما مادامت الانتخابات الأولى قد جرت وفقا للقانون، وهو الأمر الذي يلتمس معه الحكم ببطالان عملية الانتخاب المجرة يوم 28 دجنبر 2017 مع ترتيب الآثار القانونية على ذلك، فأجابت كل من الجامعة والمدرسة العليا للتكنولوجيا وبعد تمام الإجراءات، صدر الحكم بإبطال العملية الانتخابية المجرة يوم 28 دجنبر 2017 بالمدرسة العليا للتكنولوجيا ببرشيد مع ما يترتب عن ذلك قانونا، استأنفه الطرف الطالب (المدعى عليه)، فقضت محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط بتأييده، وهو القرار موضوع طلب إيقاف التنفيذ استنادا إلى أن الطالب طعن فيه بالنقض، واثار بعريضة النقض أسباب من شأنها نقض القرار.

حيث يتبين من ظاهر وثائق الملف عدم وجود ظروف استثنائية تبرر الاستجابة لطلب إيقاف التنفيذ.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وتحميل رافعه الصائر

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متربة من رئيس الغرفة الإدارية (القسم الأول) السيد عبد المجيد بابا أعلي والمستشارين السادة: نادية للوسي مقررة، احمد دينية، المصطفى الدحاني، فائزة بلعسري ومحضر المحامي العام السيد سابق الشرقاوي، وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة نفيسة الحراق.



المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض